

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ١

الثلاثاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم . . . . . (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

دواعي شكري واعتزازي أن أرحب بكم جميعاً في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وأود أن أشكركم جميعاً على إسهاماتكم في برنامج عمل هذه الدورة. لقد طلبتم مني أن أتخلى بروح القيادة. وسأفعل ذلك.

وقبل تحديد الأولويات الرئيسية لهذه الدورة، أود أولاً أن أهنئ الرئيسة آل خليفة على قيادتها الدؤوبة والحكيمة خلال الدورة الحادية والستين. وأشيد بها بصفة خاصة للمناقشات المواضيعية التي عقدتها، وهي ممارسة أعتزم تطويرها وتوسيع نطاقها عالمياً.

أود أيضاً أن أشكر الأمين العام، بان كي - مون، على دعمه الوثيق خلال الفترة الانتقالية. وسوف نواصل العمل معاً بهدف مشترك هو تجديد المنظمة وتحديثها وتقويتها حتى ترقى إلى مستوى تحديات القرن الحادي والعشرين.

إن التحديات العالمية باتت تتطلب حلولاً متعددة الأطراف الآن، أكثر من أي وقت مضى. والأمم المتحدة هي المنبر المتعدد الأطراف الملائم لهذا العمل. ولذلك، فإن تنشيط الجمعية العامة يستحق منا أكبر اهتمام،

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس الجمعية العامة للدورة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن افتتاح الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): السيد الأمين العام، أصحاب السعادة، الضيوف الكرام، أيها الأصدقاء: من

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



والستين. فالوقت ليس في صالحنا. والأهداف الإنمائية للألفية لن يتحقق الجانب الأكبر منها خاصة في أفريقيا. ونحن نواجه حالة طارئة اليوم. وأرجو من الدول الأعضاء أن توفر لنا الوسيلة لمواجهتها.

(تكلم بالانكليزية)

وتمويل التنمية مسألة ذات أولوية. وسوف أعقد جلسة غير رسمية لعموم الأعضاء في ٢٠ أيلول/سبتمبر لمناقشة نهج إبداعية وحالة الأعمال التحضيرية للحوار رفيع المستوى. وأناشد الدول الأعضاء مواصلة تقديم الدعم وفيما نتوجه إلى الدوحة في عام ٢٠٠٨.

وخلال الدورة الثانية والستين، لا بد لنا أيضاً من إجراء استعراض شامل للتقدم الذي تحقق في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فإنجاز تلك الأهداف ليس اختباراً لقدرتنا على الوفاء بوعدنا فحسب؛ بل هو بالدرجة الأولى، اختبار للالتزاماتنا الأخلاقية وللقيم المكرسة في الميثاق. لذلك، وبالتشاور مع الأمين العام، أنوي العمل بشكل وثيق مع رؤساء الدول والحكومات لعقد اجتماع يضم القادة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية هنا في الأمم المتحدة خلال هذه الدورة.

ولأن العمل العالمي مطلوب على جناح السرعة، فإن مناسبات رفيعة المستوى بشأن الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتقدم نحو تعزيز هيكل المنظمة للمساواة بين الجنسين، سوف تكتسي مزيداً من الأهمية.

ولا بد للجمعية العامة أن تبادر إلى تعزيز مكانتها المركزية في النظام المتعدد الأطراف. وعلينا أن نستخدم كل فرصة ممكنة لنشر رسالتنا. ويجب أن نشكل إجماعاً دائماً - تحالفات عالمياً من أجل العمل - يجمع بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وبذلك، نستطيع أيضاً أن نساعد في التغلب على سوء الفهم

ففي تنشيط هذا البيت أيضاً تجديده لثقة بعضنا ببعض، وبالقيم المشتركة ومصيرنا المشترك. ولن يتأتى التنشيط الحقيقي إلا إذا واجهنا معاً، في جملة أمور، قضايا الأولويات الخمس التي حددتها بالتشاور مع الدول الأعضاء: تغير المناخ، تمويل التنمية، إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، مكافحة الإرهاب، برنامج الإصلاح لتجديد إدارة المنظمة وفعاليتها واتساقها.

(تكلم بالفرنسية)

تغير المناخ سيكون أولى القضايا ذات الأولويات الخمس التي ستركز عليها الجمعية. فالتحديات التي يمثلها تغير المناخ بعيدة الأثر للغاية، بل إن آثارها مأساوية ومتعددة ولا تحتل مزيداً من الانتظار. ولقد قال العلم كلمته، وحق وقت العمل. ففي يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ستكون الفرصة متاحة أمام رؤساء الدول لكي يبرهنوا على التزامهم في هذا الصدد هنا في الأمم المتحدة، التي ستكون المحفل الرئيسي للنقاش والعمل. فالمحفل العالمي هو وحده الذي يستطيع مواجهة مشكلة عالمية.

وسوف تستكمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وهي الركيزة الرئيسية في جهودنا، بمبادرات مستمرة أخرى. وأرجو أن تسهم الجمعية العامة إسهاماً كبيراً في النقاش من خلال تعزيز الإرادة السياسية والاتساق.

ولكن تغير المناخ ليس مجرد مسألة تتعلق بالبيئة؛ فهي بحد ذاتها تبين بوضوح مدى التداخل بين المشاكل البيئية وقضايا التنمية. والتنمية إما أن تكون مستدامة أو لن يكون لها أثر. وهي تتطلب مشاركة واسعة من جانب كل أصحاب المصلحة - وبالأخص المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - مع إدارة دولية أفضل للبيئة.

وهذا يقودني إلى قضية التنمية، وهي الركيزة الثانية التي أود معالجتها كمسألة ذات أولوية خلال الدورة الثانية

بل ترتبط أيضاً بالجمهور العام الذي نخدمه. وتحديث إدارتنا وتحقيق مزيد من الاتساق على نطاق المنظومة سيتمكنان المنظمة من أن تحقق نتائج أفضل بشأن كل الأولويات التي حددتها. ولتحقيق ذلك، علينا جميعاً مسؤولية السعي إلى حلول توفيقية جريئة. يجب أن نسعى لإقامة نظام للعلاقات الدولية يقوم على أساس التعاون متعدد الأطراف والاحترام المتبادل والقانون الدولي. ولن يتسنى ذلك إلا بممارسات عمل مفتوحة وشفافة. وهذا هو السبيل الوحيد الذي أعرفه لبناء توافق سياسي دائم.

أود أن أشكركم مرة أخرى لما أوليتموني إياه من مسؤولية وثقة. وأؤكد لكم أنني على استعداد لخدمة قيم ومبادئ هذه المنظمة.

ونحن إذ نتخذ أولى خطواتنا بعضنا مع بعض، أود أن أترك لكم أن تفكروا في العبارات الحكيمة التي قالها جورج برناردشو:

”أنا لا أؤمن بالظروف. إن البشر الذين يمضون قدماً في هذا العالم هم الذين يبادرون ويبحثون عن الظروف التي يريدونها. وإذا لم يتسن لهم العثور عليها صنعوها.“ (مسرحة مهنة السيدة وارين، المشهد الثاني).

وفي الأشهر القادمة، سأعتمد على دعمكم الكامل لتهيئة الظروف التي نحتاج إليها ونحن نرسم معاً المسار الذي ينبغي لهذه المنظمة أن تسلكه لبناء الجسور نحو مستقبل أفضل.

### البند ١٣٤ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة  
(A/62/342)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود بعد ذلك، وفقاً للممارسة المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة

الكامن بين الثقافات والأديان وهو السبب الرئيسي وراء العديد من مشاكل اليوم. وفي هذا السياق، فإن الحوار رفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام سيتيح لنا فرصة إضافية.

إننا نستطيع أن نقدم مزيداً من الدعم لتلك الأهداف وأن نعزز الأمن البشري بتعزيز لجنة بناء السلام وإحراز تقدم في برنامج نزع السلاح.

ومن خلال توطيد السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون، نستطيع أن نجعل العالم أكثر إنصافاً ومساواة. وإحراز تقدم في تلك القضايا وفي التنمية سيحد من عدم الاستقرار وخطر الإرهاب. وفي ذلك مكسب لنا جميعاً في كل الحالات.

كما أن استعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في العالم سيكون من أولويات هذه الدورة أيضاً. فعلى أن نتأكد من أننا مستعدون استعداداً جيداً سواء كمنظمة أو في إطار ولاياتنا الوطنية. وأدعو جميع الأعضاء أيضاً إلى أن يحرزوا تقدماً ملموساً بشأن اتفاقية مكافحة الإرهاب وإلى أن يوجهوا رسالة قوية بأننا نقف صفاً واحداً في مواجهة الإرهاب.

فإن كنا نريد للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها بالكامل، علينا أن نبذل المزيد من الجهد وبفعالية أكبر - من الناحية العملية على الصعيد القطري، وفيما يتعلق بالإدارة في المقر. كما أننا نحتاج إلى التحلي بالشجاعة للانتقال إلى مرحلة جديدة تفضي إلى نتائج ملموسة في مجال إصلاح مجلس الأمن. علينا أن نعمل معاً لمواصلة تعزيز قدرات المنظمة.

وكما ذكرت الرئيسة آل خليفة، فإننا نواجه ثغرات متزايدة في قدرتنا على الإنجاز بشأن قضايا مهمة - قضايا ليست حيوية بالنسبة لمستقبل هذه المنظمة فحسب،

تقرر ذلك.

### البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

#### تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة  
إلى رئيسة الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات  
(A/62/338)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يدرك الأعضاء أنه وفقاً  
للفرع ١ من الفقرة ٧ من القرار ٢٤٣/٤٠، لا يُسمح لأي  
جهاز فرعي للجمعية العامة بالاجتماع في مقر الأمم المتحدة  
خلال الجزء الرئيسي من دورة عادية للجمعية إلا بإذن  
واضح من الجمعية.

وبناء على الفهم الواضح بأن الاجتماعات يجب أن  
تُعقد في إطار المباني والخدمات المتاحة، يطلب الإذن من ثم  
للأجهزة الفرعية التالية: اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولجنة العلاقات مع  
البلد المضيف، والفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم  
المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق  
الأدنى، هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، واللجنة  
الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس  
حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في  
الأراضي المحتلة، والمحكمة الإدارية، والمجلس التنفيذي للمعهد  
الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، واللجنة  
الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان  
والشعوب المستعمرة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تأذن  
للأجهزة الجمعية العامة الفرعية تلك بالاجتماع أثناء الجزء  
الرئيسي من الدورة الثانية والستين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

التي تتضمن رسالة موجهة من الأمين العام إلى  
رئيس الجمعية العامة، يُبلغ فيها الجمعية بأن سبع دول أعضاء  
متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية في الأمم المتحدة، طبقاً  
لأحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقاً للمادة ١٩ من  
الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة، الذي يتأخر  
عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة، حق التصويت  
في الجمعية العامة، إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة  
الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين  
السابقتين أو زائداً عنها“.

هل لي إذاً أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً  
بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/62/342؟

تقرر ذلك.

### البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

#### وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة

##### (أ) تعيين أعضاء لجنة ووثائق التفويض

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تقضي المادة ٢٨ من  
النظام الداخلي بأن تعين الجمعية العامة في بداية كل دورة،  
بناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من  
تسعة أعضاء.

وبناء على ذلك، يُقترح أن تتألف لجنة ووثائق  
التفويض للدورة الثانية والستين من الدول الأعضاء التالية:  
الاتحاد الروسي، وأنغولا وسنغافورة وسورينام وسويسرا  
وشيلي والصين وناميبيا والولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها قد عُينت  
بموجب ذلك أعضاء في لجنة ووثائق التفويض؟